E/AC.51/1997/5
21 April 1997
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والثلاثون

٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق
لبرنامج التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

عملاً بالفقرة ٥ (هـ) '١' من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ٤ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير المرفق الذي أعده مكتب المراقبة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج التنمية الاجتماعية، المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد استعرضت التقرير الإدارة التي يتعلق بها الأمر. ولا يتضمن التقرير أية توصيات.

.E/AC.51/1997/1

*

../..

290497

290497

97-10629

المرفق

تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج التنمية الاجتماعية

موجز

يورد هذا التقرير مضمون النتائج والتوصيات التي خلص اليها التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، وما يتصل به من مقررات لجنة البرنامج والتنسيق، ويستعرض الإجراءات الحكومية الدولية التي اتخذت عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والآثار البرنامجية والمؤسسية المترتبة على تلك الإجراءات، وتنفيذ البرنامج فيما يتعلق بنتائج وتوصيات التقييم المتعمق.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	١	أولا - مقدمة
٤	١٢ - ٢	ثانيا - التقييم المتعمق: النتائج والتوصيات
٤	٤ - ٣	ألف - تنفيذ البرنامج، ١٩٩١-١٩٨٨
٥	١٠ - ٥	باء - نتائج الدراسات الاستقصائية للتقييم
٦	١٢ - ١١	جيم - توصيات وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق
٧	٣٠ - ١٣	ثالثا - التطورات اللاحقة للتقييم
٧	١٤ - ١٣	ألف - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
٨	٢١ - ١٥	باء - الإطار الحكومي الدولي للمتابعة
١٠	٢٩ - ٢٢	جيم - التنسيق
١١	٣٠	دال - الترتيبات التي وضعتها الأمانة العامة في مجال المتابعة
١٢	٢٨ - ٣١	رابعا - الملاحظات
١٢	٣١	ألف - الآثار البرنامجية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
١٢	باء - تنفيذ البرنامج
١٢	٢٢	١ - أداء البرنامج
١٤	٣٨ - ٢٣	٢ - التنفيذ من حيث صلته بتوصيات التقييم المتعمق

أولا - مقدمة

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين في التقرير المتعلق بالتقييم المتعمق للبرنامج الرئيسي بشأن التنمية الاجتماعية (E/AC.51/1994/2). وأعد هذا التقرير وفقا للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين في عام ١٩٨٢، وبمقتضاه ينبغي إجراء استعراض مرة كل ثلاث سنوات لتحديد مدى تنفيذ توصياتها بشأن التقييم المتعمق^(١).

ثانيا - التقييم المتعمق: النتائج والتوصيات

٢ - استخدم التقرير المتعلق بالتقييم المتعمق المعلومات المتصلة بتنفيذ البرامج التي قدمتها وحدة الرصد المركزية، ونتائج استبيانيين استقصائيين. وفيما يلي الجهات ذات الصلة بالبرنامج التي تم مسحها:

(أ) أعضاء لجنة التنمية الاجتماعية؛

(ب) المنظمات غير الحكومية الدولية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي اشترك ممثلوها في الدورتين السابقتين للجنة؛

(ج) موظفو مراكز التنسيق الوطنية المدرجة في القوائم البريدية التي يقدمها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، وذلك فيما يتعلق بالمسنين والمعوقين والشباب؛

(د) موظفو منظومة الأمم المتحدة الذين يعملون في مراكز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمسنين والمعوقين والشباب.

وترد فيما يلي النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المتعلق بالتقييم المتعمق.

ألف - تنفيذ البرنامج، ١٩٨٨-١٩٩١

٣ - لم ينجز بشكل عام سوى ٥١ في المائة من النواتج المبرمجة للبرامج الفرعية الخمسة الخاضعة للتقييم في البرنامج الرئيسي الخاص بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، و ٥٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وانخفض معدل تنفيذ البرنامج الفرعي ١: مشاركة السكان في التنمية، من ٣٣ في المائة إلى ٨ في المائة تقريبا في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١. وكانت أعلى معدلات للتنفيذ في البرنامج الفرعي ٢: التكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. وتم إنهاء ما يزيد على نصف المنشورات المبرمجة، ٦٤ في المائة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ و ٥٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

٤ - وكانت معدلات تنفيذ البرامج الإقليمية، باستثناء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أكثر استقرارا وأعلى من معدلات البرامج الفرعية لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية. وفي اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تأثر الأداء تأثراً شديداً بأزمة الخليج وعواقبها. ولا توجد للجنة الاقتصادية لأوروبا هيئة فرعية في مجال التنمية الاجتماعية؛ وتستمد ولاية برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاحصاءات الاجتماعية والسكانية من مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين.

باء - نتائج الدراسات الاستقصائية للتقييم

تقييم التوجه البرنامجي

٥ - رأى حوالي ثلث المجيبين أنه ينبغي إعادة صياغة واحد أو أكثر من البرامج الفرعية بشكل كبير. ورأت أقلية أنه ينبغي حذف أية برامج فرعية. ووافق نحو الثلثين على أنه ينبغي أن تستمر الاستراتيجية البرنامجية الحالية وأن تركز على: (أ) تقييم الاتجاهات والقضايا الناشئة في السياسات الاجتماعية؛ (ب) ومساعدة الهيئات الحكومية الدولية؛ (ج) وتحديد مبادئ توجيهية واستراتيجيات تنفيذية للسياسات الاجتماعية.

تقييم المبادئ التوجيهية المؤيدة دولياً

٦ - طلب من المجموعات العالمية الثلاث ذات الصلة بالبرنامج (أعضاء لجنة التنمية الاجتماعية وموظفو مراكز التنسيق في وكالات الأمم المتحدة)، وفي المنظمات غير الحكومية، ومراكز التنسيق الوطنية ذات الصلة أن تقيم مدى استخدام ومدى فعالية المبادئ التوجيهية التالية التي أيدتها الأمم المتحدة بالنسبة للرعاية الاجتماعية والمعوقين والمسنين:

(أ) المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب (التي اعتمدها المشاورة الإقليمية بشأن السياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية، التي أجريت في فيينا في عام ١٩٨٧) (انظر الوثيقة E/CONF.80/10، الفصل الثالث) وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ٥١/٤٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٨٧)؛

(ب) مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسنين (التي وضعت على أساس خطة العمل الدولية للشيخوخة والواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٩١/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)؛

(ج) مبادئ تالين التوجيهية للعمل المتعلق بتنمية الموارد البشرية في ميدان العجز (الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩).

الطريقة

٧ - طلب من المجموعات العالمية الثلاث ذات الصلة بالبرنامج إعطاء تقدير لكل من المبادئ التوجيهية الثلاثة المؤيدة دولياً، وكانت درجات التقدير المستخدمة هي: "فعالة جداً"، و"مفيدة"، و"لا أثر لها" و"لا رأي/لا نعرف". وقد أعطيت هذه التقديرات بالنسبة لثمانية استخدامات ممكنة للمبادئ التوجيهية مثل النهوض بالوعي الدولي و زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية. ولتحليل هذه النتائج، حسبت مؤشرات مرجحة بإعطاء قيم رقمية لدرجات التقدير تتراوح من ٥ بالنسبة لدرجة "فعال جداً" إلى ٣ بالنسبة لدرجة

"لا أثر لها". ومن هذه المؤشرات أمكن استنباط نتائج تتعلق برأي المجيبين فيما يتعلق بالفعالية النسبية والفعالية المطلقة للمبادئ التوجيهية الثلاثة.

فعالية المبادئ التوجيهية الثلاثة بوجه عام

٨ - كان أعضاء لجنة التنمية الاجتماعية إيجابيين في تقييماتهم بإعطاء تقدير عام متوسط هو ٢,٠، وهو تقدير يقل قليلا عن درجة "مفيدة". وكان موظفو مراكز التنسيق التابعون لوكالات الأمم المتحدة سلبيين تماما، حيث أعطوا تقديرا عاما متوسطا هو ناقص ٠,٢، وهو تقدير في منتصف المسافة بين درجة "مفيدة" ودرجة "لا أثر لها". وأعطى ممثلو المنظمات غير الحكومية تقييمات أقرب إلى تقييمات أعضاء اللجنة.

٩ - وحصلت مبادئ تالين التوجيهية للعمل المتعلق بتنمية الموارد البشرية في ميدان العجز من جميع المجموعات العالمية الثلاث ذات الصلة بالبرنامج على الترتيب الأول أو ما يعادل الترتيب الأول، وكان التقدير العام لتلك المبادئ وهو ١,٣ يزيد كثيرا على ضعف التقدير العام للمبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب (٠,٥). وكانت مبادئ تالين التوجيهية هي المبادئ الوحيدة التي لم تحصل على تقدير سلبي من مسؤولي مراكز التنسيق في وكالات الأمم المتحدة.

استخدام المبادئ التوجيهية

١٠ - اتفقت المجموعات الثلاث كلها على أن المبادئ التوجيهية أكثر فعالية على الصعيد الدولي منها على الصعيد الوطني. واتفقت جميعا على أن تأثير المبادئ التوجيهية على توزيع الموارد كان ضئيلا. وأسفر تقييم مقارن للمبادئ التوجيهية من حيث احتمال استخدامها عن نتيجة مدهشة مضادة أن مبادئ تالين التوجيهية حصلت على الترتيب المقام الأول أو ما يعادل الترتيب الأول بالنسبة لفئات الاستخدام الثماني جميعها. وكانت الفروق محدودة نسبيا بين المبادئ التوجيهية الثلاثة في التقديرات التي وضعها موظفو مراكز التنسيق الوطنية. وأشارت الفروق التي وجدت إلى أن مبادئ تالين التوجيهية هي أكثر المبادئ فعالية وأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية هي أقلها فعالية.

جيم - توصيات وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق

١١ - قدم التقرير ثلاث توصيات موضوعية بشأن الاستراتيجيات البرنامجية، وألويات، وزيادة استخدام الرسائل الاخبارية لنشر المعلومات والخبرات بشأن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بأنشطة المقر فيما يتصل بمشاركة السكان في التنمية والتكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والشباب والشيخوخة والمعوقين:

التوصية ١ - الاستراتيجيات البرنامجية - ينبغي أن توجه جميع العناصر التي تم تقييمها تركيزا موحدا على ثلاث استراتيجيات مشتركة هي:

(أ) تقييم الاتجاهات والقضايا الناشئة في مجال السياسات الاجتماعية، مع أخذ الأولويات الإقليمية وبرامج العمل ذات الصلة في الاعتبار الواجب؛

(ب) مساعدة الهيئات الحكومية الدولية في وضع وتقييم برامج العمل التي تعتمدتها الأمم المتحدة مع إيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التكامل بين الأولويات الإقليمية:

(ج) تحديد المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات التنفيذية للسياسات الاجتماعية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني في إطار برامج العمل المتعلقة بالتنمية المتفق عليها دولياً وإقليمياً.

التوصية ٢ - الأولويات - من بين الأنشطة التي تم تقييمها ونفذت على الصعيد العالمي، ينبغي أن تعطى الأولوية العليا للأنشطة المتعلقة بالمعوقين وأن يعاد توزيع الموارد لتعزيز تلك الأنشطة.

التوصية ٣ - الرسائل الإخبارية - إلى جانب التقارير المطلوب تقديمها إلى الهيئات الحكومية الدولية، ينبغي أن تتخذ منشورات الأمم المتحدة بشأن التكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والشباب والشيخوخة والمعوقين بصورة رئيسية شكل رسائل إخبارية ونشرات تقتصر على الاحتياجات المحددة للجهات التالية:

(أ) موظفو مراكز التنسيق في الحكومات الوطنية؛

(ب) الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ج) المنظمات غير الحكومية الوطنية؛

(د) المنظمات غير الحكومية الدولية؛

(هـ) موظفو مراكز التنسيق في وكالات الأمم المتحدة.

١٢ - وحذر عدد من الوفود في لجنة البرنامج والتنسيق، عند مناقشتهم للتوصيات المذكورة أعلاه، من استباق نتائج وإجراءات مؤتمر القمة المقبل للتنمية الاجتماعية. واقترح آخرون ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مساعدة الحكومات في تصميم وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية في ميدان التنمية الاجتماعية. ورهنا بآراء وتعليقات الأعضاء في أثناء مناقشة التقرير، أحاطت اللجنة علماً بالتوصيات الواردة في التقرير.

ثالثاً - التطورات اللاحقة للتقييم

ألف - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١٣ - في آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إعلان كوبنهاغن الذي يتألف من ١٠ التزامات وبرنامج عمل^(٧) تشكلت حول ثلاثة مواضيع أساسية: القضاء على الفقر، وزيادة العمالة

المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، فضلا عن توفير بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية. وتوسعت هذه المواضيع ذات الأولوية في تفصيل الأسس التي تقوم عليها الأعمال والأهداف في كل مجال.

١٤ - وسلم مؤتمر القمة بأن تنفيذ برنامج عمله هو في المقام الأول مسؤولية الحكومات^(٣)، إلا أنه قرر أن "التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة يقتضي تعزيز المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي لا تبغي الربح والتي تعمل في مجالات التعليم والصحة والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي وحقوق الإنسان"^(٤). وعلى الصعيد الحكومي الدولي، طلب مؤتمر القمة الى الجمعية العامة أن تدرج متابعة مؤتمر القمة في جدول أعمالها وأن تستعرض مدى فعالية الخطوات التي اتخذت لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة^(٥). كما توقع مؤتمر القمة أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق دوره بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالإشراف على تنسيق التنفيذ على نطاق المنظومة لنتائج مؤتمر القمة^(٦).

باء - الإطار الحكومي الدولي للمتابعة

١٥ - أيدت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل. كما قررت أن تكون الجمعية العامة، من خلال دورها في صياغة السياسات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره في مجال التوجيه والتنسيق عموماً، ولجنة التنمية الاجتماعية بعد إعادة تنشيطها، بمثابة عملية حكومية دولية ثلاثية لمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل. وحددت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ترتيبات لعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات. وستنشأ لجنة تحضيرية جامعة تابعة للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين؛ وتعد هذه اللجنة دورة تنظيمية في عام ١٩٩٨ لكي تبدأ الأنشطة الموضوعية عام ١٩٩٩.

١٦ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، أن تقوم لجنة التنمية الاجتماعية باستعراض دوري للمسائل المتعلقة بمتابعة وتنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل، وأن تقوم تحقيقاً لهذه الغاية بموامة ولايتها لضمان اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية على النحو المحدد في توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ ووضع برنامج عمل متعدد السنوات حتى عام ٢٠٠٠، وعقد دورة استثنائية عام ١٩٩٦، وإرساء ممارسة فتح باب مداولاتها أمام الخبراء والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني للنظر في هذه المسائل. وطلب المجلس في مقرره ٣٢٤/١٩٩٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ أن تنظر اللجنة، في دورتها الاستثنائية التي تعقد عام ١٩٩٦ في الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

١٧ - واستعرضت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الاستثنائية المعقودة في أيار/مايو عام ١٩٩٦، سير عمل اللجنة، والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

١٨ - وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد في قراره ٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، على نحو ما أوصت به لجنة التنمية الاجتماعية، الولاية القائمة للجنة، وزيادة عضويتها إلى ٤٦ عضواً، وقرر أن

تقوم اللجنة، تنفيذاً لولايتها، بمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، والمشاكل التي تكتنفه، وأن تقوم اللجنة تحقيقاً لهذه الغاية بما يلي:

(أ) العمل، ضمن إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على تكامل بحث القضايا المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، بما في ذلك استعراض برامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بهذه الفئات؛

(ب) تحديد القضايا الناشئة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي تقتضي البحث العاجل، مع وضع توصيات موضوعية بشأنها؛

(ج) وضع تدابير عملية تستهدف تعزيز توصيات مؤتمر القمة؛

(د) تحديد القضايا التي يلزم فيها تحسين التنسيق على نطاق المنظومة، مع مراعاة الإسهامات الفنية المقدمة من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مساهمات سائر اللجان الفنية المعنية، وذلك لمساعدة المجلس في مهامه التنسيقية.

١٩ - واقترحت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الاستثنائية عام ١٩٩٦ برنامج عمل متعدد السنوات تستعرض اللجنة فيه سنويا تنفيذ التزامات وأهداف مؤتمر القمة ذات الأولوية الأساسية والمتصلة بالبيئة المواتية والتنمية الاجتماعية، والحالة الخاصة بأفريقيا وأقل البلدان نمواً، وتعزيز أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي، وتعبئة الموارد المحلية والدولية اللازمة للتنمية الاجتماعية. واعتمدت اللجنة أيضاً برنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات التالي للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وتعكس المواضيع ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة مسؤوليتها عن استعراض ومتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٩٩٧: العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة.

١٩٩٨: تعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون والمستضعفون.

١٩٩٩: توفير الخدمات الاجتماعية للجميع.

بدء الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

٢٠٠٠: مساهمة اللجنة في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

٢٠ - ووافق المجلس في قراره ٧/١٩٩٦ على برنامج اللجنة المتعدد السنوات، وأصدر توجيهها بأن تتألف البنود الموضوعية لجدول أعمال اللجنة مما يلي:

(أ) النظر في المواضيع المحددة في برنامج العمل المتعدد السنوات، بما في ذلك حالة الفئات الاجتماعية؛

(ب) استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، حسب الاقتضاء؛

(ج) القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة تجاه القضايا التي تمس التنمية الاجتماعية، حسب الاقتضاء.

٢١ - ونظرت اللجنة عام ١٩٩٧ أيضا، وفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات، في "العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة". (انظر E/CN.5/1997/L.6، الفقرات ١٨ - ٢٤).

جيم - التنسيق

٢٢ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ إلى الأمين العام أن يكفل وجود أمانة تؤدي مهامها بصورة فعالة وتسد إليها مسؤولية واضحة فيما يتعلق بالمساعدة على تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة وتوفير الخدمات للهيئات الحكومية الدولية المعنية. كما طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة القيام، بطريقة منسقة، باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على جمع وتحليل المعلومات ووضع المؤشرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وتقديم الدعم وإسداء المشورة في مجالي السياسات العامة، وتقديم الدعم التقني بناء على الطلب، وذلك من أجل تحسين القدرات الوطنية في هذا المجال.

٢٣ - وخلص المجلس في الاستنتاجات التي ووفق عليها في قراره ١/١٩٩٦ إلى أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تتبع بنشاط نهجا منسقا ومتكاملا في المقر والميدان على السواء وبين المقر والميدان. ووافق المجلس كذلك على ضرورة القيام، تحت إشراف لجنة التنسيق الإدارية، بوضع نهج مشترك على نطاق المنظومة من أجل رصد وتقييم بلوغ الأهداف والمقاصد المتفق عليها في المحافل الدولية في مجال الفقر.

٢٤ - واستهل الأمين العام خلال عام ١٩٩٦ مناقشات لجنة التنسيق الإدارية المتعلقة بمتابعة المؤتمرات الدولية، وأكد ضرورة التنسيق المشترك القوي بين الوكالات، على جميع المستويات بغية تعزيز المتابعة الفعالة والتمكاملة للالتزامات وخطط العمل المنبثقة عن المؤتمرات العالمية الأخيرة. (انظر E/1996/18، الفقرة ٤٣).

٢٥ - وأنشأت لجنة التنسيق الإدارية ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات من أجل التصدي لمواضيع: (أ) البيئة المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن يقوم البنك الدولي بالعمل كوكالة رائدة لفرقة العمل والأفرقة الفرعية المعنية بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الكلي والإطار الاجتماعي؛ (ب) توفير الخدمات الأساسية للجميع، على أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الرائدة؛ (ج) والعمالة وسبل العيش المستدامة، على أن تكون منظمة العمل الدولية هي الوكالة الرائدة. وشكلت لجنة التنسيق

الإدارية أيضا لجنة مشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ترأسها المستشارية الخاصة للأمين العام في مسائل الجنسين بمساعدة شعبة النهوض بالمرأة. وتعمل فرق العمل المشتركة بين الوكالات هذه مع اللجنة كإطار للمتابعة والرصد المتكاملين لمؤتمرات الأمم المتحدة الأربعة الأخيرة المعنية بالقضايا ذات الأهمية الاجتماعية. وقد حددت لكل من أفرقة العمل صلاحيات وبرامج عمل وطرق للتشاور. وتعتزم فرق العمل استنادا إلى الاستعراض الذي ستقوم به إحدى الوكالات لخبرات تلك الفرق، فضلا عن الدراسات القطرية، والحلقات الدراسية الوطنية ذات الصلة، أن تحدد أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتصلة بتقديم المساعدة في مجال التنمية الاجتماعية من أجل اقتراح سبل لتحسين التعاون المشترك بين الوكالات في المستقبل.

٢٦ - والمتوقع أن تكتمل التقارير النهائية التي تعدها فرق العمل المخصصة ليقوم المجلس باستعراضها خلال دورته الموضوعية في حزيران/يونيه ١٩٩٧. والهدف من استنتاجات وتوصيات فرق العمل المخصصة المستمدة من الخبرات المتجمعة بشأن أفضل ممارسات المادحين والتعاون المشترك بين الوكالات، هو المساعدة على إعداد مبادئ توجيهية تنفيذية لتنسيق أنشطة القضاء على الفقر التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٧ - وفي كل من دورتي عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧، عقدت اللجنة اجتماعات أفرقة دعي إليها الخبراء، فضلا عن رؤساء فرق العمل المشتركة بين الوكالات، المنشأة من أجل متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة.

٢٨ - وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٦ بالمبادرات التنسيقية التي يقوم بها الأمين العام، وأيّد إنشاء فرق عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات من أجل متابعة المؤتمرات، وطلب أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة التنسيق الإدارية تقارير عن أعمال فرقة العمل هذه في سياق النظر في موضوع القضاء على الفقر والمواضيع الأخرى المقبلة. وخلص المجلس كذلك إلى أنه ينبغي أن تعزز تلك الجهود المشتركة بين الوكالات تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم المتسق بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني.

٢٩ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠، كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٧/١٩٩٦، اللجان الإقليمية إلى النظر، في حدود ولاياتها، في عقد اجتماع كل سنتين على مستوى سياسي رفيع لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وتبادل الآراء بشأن خبرات كل منها واتخاذ التدابير المناسبة.

دال - الترتيبات التي وضعتها الأمانة العامة في مجال المتابعة

٣٠ - تتولى شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية في الأمانة العامة المسؤولية العامة عن إعداد التقارير وتقديم الخدمات إلى لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ويوجد في الشعبة ملاك موظفين موافق عليه يتألف من ٢٤ من الموظفين من الفئة الفنية، و ١٥ موظفا من فئة

الخدمات العامة، فضلا عن اعتماد يبلغ ٦,٨ ملايين من الدولارات في ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد ظلت سبع من الوظائف الفنية شاغرة خلال عام ١٩٩٦.

رابعاً - الملاحظات

ألف - الآثار البرنامجية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٣١ - أدمجت الآثار البرنامجية للولايات الجديدة المنبثقة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المبين أعلاه في أنشطة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وفي البرنامج الفرعي للتنمية الاجتماعية بالبرنامج ٥، تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالخطوة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ (A/51/6، البرنامج ٥). وتعكس أولويات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية موضع تركيز ومواعيد المتابعة الحكومية الدولية لنتائج مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. وأضيف في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، برنامج فرعي جديد بشأن استراتيجيات القضاء على الفقر وأعطى أولوية عليا. وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولويات وإطار عمل جدول الأعمال الموضوعي للجنة التنمية الاجتماعية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وسوف تتفق أولويات تنفيذ البرنامج الفرعي خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ مع الوثائق اللازمة لبنود جدول الأعمال الموضوعي للجنة وقد نظمت بحيث تيسر متابعة ورصد وتنسيق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والقواعد المعيارية المتعلقة بتكافؤ الفرص بالنسبة للمعاقين، وخطة العمل العالمية للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والاحتفال بالسنة الدولية للأسرة والسنة الدولية لكبار السن عام ١٩٩٩.

باء - تنفيذ البرنامج

١ - أداء البرنامج

٣٢ - بصفة عامة بلغت نواتج البرنامج الرئيسي المنجزة حوالي ٧٤ في المائة من النواتج المبرمجة أصلا. ويعد هذا إنجازا مواتيا إذا قيس إلى معدل الإنجاز خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ وهو ٥٥ في المائة (انظر الفقرة ٣ أعلاه). وتشير معدلات إنجاز مختلف أنواع النواتج في البرنامج الرئيسي إلى إعطاء أولوية عليا لخدمات الهيئات التداولية.

النواتج: حالات الخروج عن الالتزامات والإضافات إليها: ١٩٩٥-١٩٩٤

النسبة المئوية	عدد النواتج	المبرمجة أولا	التي أرجئت أو أنهيت	المضافة	صافي المنجز
ألف - البرنامج الرئيسي
١٢١	٢٩	١١	٦	٢٤	خدمات الهيئات التداولية
١٧	٨	٢	١٢	التكامل الاجتماعي
١٢	٣	٣	١٢	القضايا الاجتماعية العالمية
٦٣	٥٠	٧	٣٧	٨٠	المنشورات
٢٣	-	٢٥	٤٨	التكامل الاجتماعي
٢٧	٧	١٢	٣٢	القضايا الاجتماعية العالمية
٦٧	١٦	١	٩	٢٤	المواد الإعلامية
١٦	١	٩	٢٤	التكامل الاجتماعي
-	-	-	-	القضايا الاجتماعية العالمية
٧٤	٩٥	١٩	٥٢	١٢٨	المجموع الفرعي
باء - البرامج الإقليمية
٨٩	٣١	-	٤	٣٥	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٣٥	١٢٣	٤٩	١٧	٩١	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
-	-	-	-	-	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٦٨	٢١	-	١٠	٣١	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٤٧	٨	٣	١٢	١٧	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
١٠٥	١٨٣	٥٢	٤٣	١٧٤	المجموع الفرعي
٩٢	٢٧٨	٧١	٩٥	٣٠٢	المجموع

المصدر: A/51/128/Add.1.

٢ - التنفيذ من حيث صلته بتوصيات التقييم المتعمق

٣٣ - لم تؤيد لجنة البرنامج والتنسيق التوصيات الواردة في التقييم المتعمق. وكما كان متوقعا في المناقشة التي جرت في اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين تم توضيح ولايات البرنامج بصورة كبيرة نتيجة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما تلاه من الإجراءات الحكومية الدولية لمتابعة المؤتمر.

٣٤ - ومنذ إجراء التقييم المتعمق أعيد تنظيم البرنامج على شكل مجموعتين من الأنشطة، تتعلقان بالقضايا الاجتماعية العالمية وتكامل الفئات الاجتماعية. وقد أعلن الأمين العام في وقت إعداد هذا التقرير، دمج إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة مع الإدارتين الأخريين المشتركتين في الأعمال المتصلة بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٥ - وتمثل التوصية الموضوعية الأولى في التقييم المتعمق في ضرورة أن ينصب بشكل موحد تركيز جميع العناصر التي تم تقييمها على الاستراتيجيات المشتركة. كما ورد في الفرع الثالث أعلاه تناول مؤتمر القمة العالمي والجمعية العامة والمقررات اللاحقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القضايا المتعلقة بالنهج المتكامل في التنمية الاجتماعية، واعتمدت في جملة أمور مواضيع ذات أولوية للعمل في هذا المجال.

٣٦ - وأوصى التقييم المتعمق بأن تولى الأنشطة المتعلقة بالإعاقة أولوية عليا. ومع ذلك تركز أولويات البرنامج في الوقت الراهن على القضايا والمواضيع التي أيدتها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمواضيع ذات الأولوية في جدول الأعمال السنوي للجنة التنمية الاجتماعية. ومع ذلك فقد جرى استعراض مهم للقواعد المعيارية لتحقيق الفرص المتكافئة للمعاقين. وفي آذار/مارس ١٩٩٤ عين الأمين العام السيد بنغت لندكفست (السويد) مقررا خاصا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أنشأت المنظمات الدولية الست فريقا من ١٠ خبراء، ٥ رجال و ٥ نساء، وجميعهم من ذوي الخبرة الشخصية بمختلف حالات الإعاقة، وجاءوا من مختلف أنحاء العالم. وقد رد أكثر من ٨٣ حكومة و ١٦٣ منظمة غير حكومية على الدراسة الاستقصائية للمقرر الخاص. وتبين الدراسة الاستقصائية أن معظم الحكومات (٨٥ في المائة من الحكومات التي قدمت معلومات) أوضحت أن القواعد المعيارية أدت إلى إعادة التفكير في السياسات. وتستخدم القواعد المعيارية على نطاق واسع بين المنظمات غير الحكومية الدولية في أغراض الدعوة، وللمبادرات الجديدة، وفي برامج التدريب. وكثيرا ما لا تسفر تلك الدراسات الاستقصائية، سواء في هذه الدراسة أو فيما يماثلها، عن معلومات متصلة بالسياسات. وقد يمكن تعديل النهج المتخذ لإعداد وتقييم التوصيات الإحصائية الدولية في الدراسات المقبلة. ويشمل هذا دراسات استقصائية بشأن أفضل الممارسات الوطنية ونشرها.

٣٧ - وتترح التوصية الموضوعية الثالثة في التقييم المتعمق إيلاء اهتمام أكبر للرسائل الإخبارية والنشرات. وتشمل نواتج البرنامج في الوقت الراهن نشرة عن السياسات الاجتماعية والتقدم الاجتماعي (نصف سنوية)، ونشرة عن القضاء على الفقر (سنوية)، ونشرة معلومات عن الشباب، ونشرة عن المعاقين، ونشرة عن المسنين (ثلاثة أعداد في السنة)، ورسالة إخبارية عن الأنشطة المتصلة بمؤتمر القمة العالمي، "العد التنزلي إلى عام ١٩٩٩". ويمكن الحصول على هذه المنشورات واسترجاعها إلكترونيا عن طريق موقع الإدارة بالشبكة.

٣٨ - وعلى الصعيد الإقليمي أدمجت الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في الأنشطة الإنمائية القطاعية ذات الصلة: ففي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، صنفت التنمية الاجتماعية تحت البرنامج الفرعي لتنمية الموارد البشرية والتحول الاجتماعي؛ وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، صنفت تحت التخفيف من حدة الفقر؛ وفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صنفت تحت أنشطة المرأة والمخدرات؛ وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا صنفت تحت الرعاية الاجتماعية. ويؤكد هذا الربط بين التنمية الاجتماعية والأنشطة ذات الصلة سياق القضايا الاجتماعية في مختلف المناطق ويعكس المحاولات التي تبذل لتوفير حد أدنى لا غنى عنه من الموارد.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38)،
الفقرة (٣٦٢).
- (٢) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١.
- (٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٨٢.
- (٤) المرجع نفسه، الفقرة ٨٥.
- (٥) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥ (أ).
- (٦) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥ (و).
- (٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٩ (E/1996/29)، الموجز.